سياسات الأمن الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣

م.م. مها قيس جابر

مركز الدراسات الاستراتيجية

والدولية / جامعة بغداد

https://doi.org/10.61353/ma.0070397

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/٤/١٧ تاريخ قبول البحث ٢٠٢١/٦/٧ تاريخ نشر البحث ٢٠٢١/١٢/٣١

يناقش البحث السياسات التي اتبعها العراق فيما يخص أمنه الوطني بعد العام ٢٠٠٣، بعد تعرض هذا الأمن الى تحديات كثيرة على المستويات كافة، كما يناقش البحث تقييم تلك السياسات وطرح الخيارات البديلة للحفاظ على الأمن، ويحاول أن يعالج مشكلة متعلقة بالسياسات المتبعة لضمان الحد الأدنى منه، فالتحديات لا تزال كثيرة، ولا يزال الأمن الوطني العراقي يعاني من صعوبات كثيرة، ويذهب البحث لإثبات فرضية انه كلما كانت التحديات المواجهة للأمن الوطني كبيرة ، تطلب ذلك رصد سياسات على مختلف الصعد لمواجهته .

With the occupation of Iraq in 2003, and the start of the Arab revolutions at the end of 2010, political and academic expectations tended to indicate that the Middle East would enter the midst of a new wave of democracy. Here is the region, which has often been described as exceptional, and the resilience of authoritarian regimes in it in the face of various economic and social changes, beginning its first steps on the road. However, the years following those revolutions revealed many challenges that faced the possibility of this desired democratic transformation. They are security, political and economic challenges, and the security challenge remains the most difficult and most influential, whether due to the transformation of some of those revolutions into civil disputes, in light of regional and international competition, or because of the security vacuum left by the fall, or the shaking of ruling regimes, or the emergence of a new generation of jihadists in a number of countries in the region. All this led to the faltering of the democratization process, and even reversing it in a reverse direction in some cases.

The research will attempt to address a problem related to Iraqi national security and the policies followed to ensure a minimum level of it, and it will be divided into three sections. The first section deals with the theoretical aspect of the concept of security and national security. The second side will deal with the challenges facing national security, while the third will deal with Iraqi national security policies.

الكلمات المفتاحية: السياسات العامة، الامن الوطني، التغييرات الاقتصادية، التغييرات الاجتماعية.

مقدمة

مع احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وانطلاق الثورات العربية بنهاية عام ٢٠١٠، اتجهت التوقعات السياسية والأكاديمية إلى أن منطقة الشرق الأوسط ستدخل غمار موجة جديدة من الديمقراطية. فها هي المنطقة، التي كثيراً ما وُصفت باستثنائيتها، وصلابة الأنظمة السلطوية فيها في مواجهة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، تبدأ أولى خطواتها على الطريق. غير أن السنوات التالية لتلك الثورات كشفت العديد من التحديات التي واجهت إمكانية حدوث هذا التحول الديمقراطي المنشود. وهي تحديات أمنية وسياسية واقتصادية، ويبقى التحدي الأمني الأصعب، والأكثر تأثيراً، سواء لتحول بعض تلك الثورات إلى نزاعات أهلية، في ظل تنافس إقليمي ودولي، أم بسبب حالة الفراغ الأمني التي خلّفها سقوط، أو اهتزاز الأنظمة الحاكمة، أو بزوغ جيل جديد من الجهاديين في عدد من بلدان المنطقة. وأدى كل ذلك إلى تعثر عملية الديمقراطية، بل وردّتها في اتجاه عكسي في بعض الحالات.

إن ظهور وانتشار وتوسع تحديات الأمن الوطني في العراق يطرح موضوعاً مهماً يتعلق بتلك التحديات والسياسات التي اتبعها العراق للمواجهة.

لقد اتجه العراق الى تبني العديد من السياسات، ما يهمنا هنا هو بيان تلك السياسات وتأثيرها وكذلك طرح رؤى مساعدة ومقترحات أخرى.

مشكلة البحث: سيحاول البحث معالجة مشكلة تتعلق بالأمن الوطني العراقي والسياسات المتبعة لضمان الحد الأدنى منه، فالتحديات لا تزال كثيرة ولا يزال الأمن الوطني العراقي يعاني من صعوبات كثيرة ولا تزال بعض السياسات غير وافية.

فرضية البحث: يذهب البحث لإثبات فرضية انه كلما كانت التحديات المواجهة للأمن الوطني كبيرة ، تطلب ذلك رصد سياسات على مختلف الصعد لمواجهته.

هيكلية البحث: سينقسم البحث على ثلاثة مباحث، يتناول الأول الجانب النظري في مفهوم الأمن والأمن الوطني، أما الجانب الثاني فسيتناول التحديات التي تواجه الأمن الوطني، فيما سيتناول الثالث سياسات الأمن الوطني العراقي.

المبحث الأول

مفهوم الأمن والأمن الوطني

يناقش هذا المبحث الجانب النظري، وسندرس فيه الإطار المفاهيمي للأمن والأمن الوطني وتفرعات هذا الأمن.

أولاً: المفهوم اللغوي للأمن :

جاء في لسان العرب [١]: أمن: الأمان والأمانة بمعنى. وقد أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن: ضد الخوف. وفي القرآن الكريم: ((وهذا البلد الأمين)) [٢]، أي الآمن، يعني مكة، وهو من الأمن .

وجاء في الصحاح[٣] : أمن: الأمان والأمانة بمعنى. وقد أمنت فأنا آمن. وأمنت غيري، من الأمن والأمان. والأمن: ضد الخوف. والأمنة بالتحريك: الأمن. ومنه قوله عز وجل: ((أمنةً نعاساً)). [٤]

ثانياً: المفهوم الاصطلاحي للأمن والأمن الوطني :

يشير مفهوم الأمن الى الاطمئنان وهو ضد الخوف، وتهيئة الأوضاع المناسبة من كل خطر يهدده، أو هو أحساس يتملك الإنسان بالتحرر من الخوف. كما يشير الأمن الى القدرة التي تتوفر لدى الدولة، التي تمكنها من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في شتى المجالات في مواجهة التهديدات المختلفة الداخلية والخارجية. وبما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم، ويتخذ الأمن أبعاداً مختلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً الخ.[٥] والأمن في مضمونه العام يتضمن مستويين أحدهما نظري والآخر عملي، ويشير الى السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها، بعيداً عن عوامل التهديد ومصادر الخطر، وتمتد الحدود المفاهيمية، والتطبيقية للأمن لتشمل الحالات الإنسانية الفردية والمجتمعية، ويستخدم في تحقيقه كل ما يتاح لها من قدرات ووسائل، لتجنب التهديدات والمخاطر، أو التصدي لها والرد عليها، أو للأثنين معاً في آنٍ واحدٍ[٦]، والأمن الانساني هو قوام بقاء ونماء الأفراد والأمم، وقد يكون الأمن

الإنساني يهم الإنساني من طعامه وشرابه، ومن حريته في حياته الخاصة وظل تحقيق الأمن للمجتمع من العدو الخارجي والاضطراب الداخلي هو الهاجس الأول للمجتمعات منذ فجر العصور. (٧)

فالأمن في مفهومه التقليدي هو الدفاع عن أراضي الدولة ضد الغزو الخارجي، وحماية الحدود، والدفاع عن السيادة الوطنية، والأمن البشري الذي يعني الأمن الشامل، أو الأمن الجمعي في مضامينه وأبعاده المختلفة، ويتسع مفهوم الأمن ليطال أمن الأفراد والجماعات والشعوب، ناهيك عن أمن الدولة والمجتمع الدولي . (٨)

والأمن هو كل الاجراءات والخطط السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية وغيرها، التي تسعى الى توفير ضمانات شاملة لكل فرد في المجتمع وبما يمكنه من تنمية قدراته وقواه، وتأمين قدر من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية وتحقيق مقومات الحياة الانسانية، وتعد مظاهر الخوف وانعدام الثقة هي ثمرة أساسية للفوضى وتلاشي دور المؤسسات الأمنية في المجتمع. (٩)

والأمن وفق مفهومه الشامل الإنساني والوطني يعد القاعدة الكلية التي لابد وأن يتمتع بها المجتمع ويرتكزها النظام وتوفره السلطة، وإلا أنهار نظام الدولة برمّته. إن اعتماد منظومة متكاملة منتجة للأمن إبتداءً من المواد الدستورية الكبرى الى النصوص القانونية المتفرعة عنه الى الكيانات الرسمية المجسدة له. واعتماد دستور وطني يضمن العدالة والحريات والحقوق المدنية والوطنية، وبما يؤسس لدولة القانون والمواطنة الفعالة والديمقراطية الحقيقية.. الخ لهو الأساس الواثق لنشوء أمن إنساني وطني راسخ. (١٠)

ثالثاً: سياسات الأمن الوطني:

أما سياسات الأمن الوطني فهي الخطط والبرامج ذات الأبعاد السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية التي تصون مصالح الدولة وتهدف الى الحفاظ على كيانها المادي بحيوية فاعلة، وتهيئة الظروف السياسية الوطنية والدولية المؤاتية لحماية وتوسيع القيم الوطنية والحيوية القائمة والمحتملة. (١١)

والواقع إن الأمن بمفهومه الواسع يشتمل على مجالين أساسيين هما: (١٢)

أولاً: التحرر من الأخطار والعواقب الناجمة عن الإرهاب والعنف بجميع أشكاله، وحماية أمن المواطن وسلامة المنشآت والمرافق العامة والخاصة .

ثانياً: التحرر من الآثار والأضرار الناجمة عن الجرائم الفردية أو المنظمة الهادفة الى ترويع المواطنين واستهداف مصالحهم الخاصة ومصالح المجتمع والدولة، وأهمية ترسيخ حكم القانون والنظام وتعزيز دور الأجهزة الحكومية المسؤولة .

المبحث الثاني

تحديات الأمن الوطني العراقي

واجه الأمن الوطني العراقي تحديات عديدة ، منها ما هو أمني عسكري، ومنها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو سياسي، ناهيك عن التحديات المجتمعية التي أثرت في البنيان الاجتماعي العراقي. ولذلك نرى أنه من الأفضل الحديث، أولا عن تلك التحديات بشكل عام ثم الانتقال اليها بشكل تفصيلي .

هنالك عدة عوامل سلبية تولدت بعد الاحتلال أثرت بشكل أو بآخر على الأمن الوطني العراقي، ويمكن الاشارة اليها في العموم بالنقاط الاتية: [١٣]

١. قيام الدولة العراقية على تكريس الولاء القائم على الانتماءات الأولية وليس المواطنة والمشاركة، وجعل الأمر دستورياً.
٢. غلبة عوامل الفرقة والتنافر بين المكونات المجتمعية المتعددة والمتنوعة على عوامل التجانس والتلاحم بينها.
٣. فشل أسلوبي الادارة المجتمعية او السياسية او كليهما معاً، لعلاقات التفاعل بين المكونات المجتمعية المتعددة والمتنوعة.
٤. إن الوضع الاقتصادي بقي غير مواتٍ لبناء الطبقة الوسطى التي تعد الأساس لبناء تعايش سلمي، وبقيت القوة الاقتصادية كما هي القوة الدينية والاجتماعية بيد القيادات الفئوية لما دون الدولة، وأهمها رجال الدين والاقطاعيين ورؤساء القبائل.
٥. الحرص على تجاهل التعدد والتنوع القومي والاثني والديني والثقافي وعدم الإقرار به لإظهار المجتمع العراقي كتلة متجانسة موحدة.

٦. غياب الارادة الحقيقية لحل مشكلة التنوع وبضمنه وجود الاقليات بما يحل ايضاً مشكلة الاستقرار السياسي في العراق.

٧. غلبة خيار القوة العسكرية والمعالجات الأمنية على أسلوب معالجة السلطة لمشكلة التنوع ووجود الاقليات، وعدم اللجوء للخيارات السلمية، إلا عند محاولة احتواء تلك المشكلة والالتفاف عليها.

٨- غياب مفهوم الشراكة في الوطن عن أسلوب ادارة السلطة، وعدم الالتزام بمبادئ المواطنة والمساواة التي أقرتها الدساتير العراقية، والفردية في الحكم وعدم تكليف أبناء الاقليات بشغل أي من المواقع السياسية العامة المتقدمة. وانطلاقاً من تلك النقاط العامة فإنه يمكننا تناول التحديات السلبية عبر الاتي:

أولاً: التحديات الأمنية :

ومن أهمها تهديد الإرهاب والمشاكل الحدودية.

١- الارهاب : لم يتوقف الإرهاب عند حدود مدينة واحدة في العراق ، انما اتسمت الظاهرة الإرهابية بكونها ظاهرة تتفاعل مع عدد من القضايا بل وتتفاعل حتى خارج الحدود العراقية الوطنية مع الدول الأخرى حتى أصبحت ظاهرة إقليمية ودولية بامتياز ، تشغل الانظمة والسياسات والمجتمعات .

إن الظاهرة الإرهابية ، هي ظاهرة لها تأثيراتها المختلفة، وسيتم تناول تلك التأثيرات في ضوء الآتي [١٤]

١- التأثيرات السياسية والأمنية .

٢- التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية .

وهو ما يمكن بيانه كالآتي :

١- التأثيرات السياسية والأمنية :

تعد التأثيرات السياسية والأمنية أهم تجليات ظاهرة الإرهاب ، لأنها تستهدف تقويض شرعية النظام السياسي ، وهيبة الدولة ومؤسساتها ؛ كما هو حاصل في الدول التي تشهد ارتفاعاً في معدلات الإرهاب ومنها العراق . أما بخصوص التأثيرات الأمنية فإنها تتعلق باستهداف المؤسسات الأمنية والعسكرية بحروب ذات طبيعة غير تقليدية ، تقوم على استهداف أبنية ذات ثقل كما حصل مع وزارة الخارجية أو استهداف تجمعات بشرية بهدف رفع معدل الاصابات البشرية، ومن ثم يفرض على الأجهزة العسكرية والأمنية أن تتعامل

مع التحدي الإرهابي بصيغة غير تقليدية ، وبضمنها ازالة مخلفات أي عمل إرهابي واستعادة الحياة الطبيعية ، والعمل الاستباقي ضد العمل الإرهابي قبل حصوله .[١٥]

٢- التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية :

أما التأثيرات الاقتصادية للظاهرة الإرهابية فأنها تتعلق بالآتي :

- رفع معدل استثمار الموارد المتاحة : مالية ومادية وبشرية لصالح التعامل مع الإرهاب وليس لصالح التنمية والدعم .
- إن الاجراءات العسكرية والأمنية قد تتسبب بإرباك للسياسات العامة الاقتصادية التي يقوم قسم منها على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة والاستثمار وسوق الأسهم ، وهي قطاعات سريعاً ما تضرب بفعل أي عملية إرهاب تحدث داخل الدولة .

ومن ثم فإن الأعمال الإرهابية تستهدف الأساس الاقتصادي للدولة ، وربما تستهدف مصالح اقتصادية كبرى داخل الدولة بشكل باشر : قطاع النفط كما يحصل لضرب الأنابيب الناقلة أو معلم سياحي .

أما التأثيرات الاجتماعية: فإن الأعمال الإرهابية تستهدف تجنيد مجموعات محلية للقيام بأعمال إرهابية، وهي عمليات تقود إلى خلافات في النظم التقليدية العصبوية؛ لأنها تتسبب بنزاعات قبلية وربما مذهبية، إن كانت هناك علاقة، أو فُسرت على ان هناك علاقة تقوم عليها هذه الاعمال[١٦]

٢- قضايا الحدود: وهي مشاكل تتمحور حول الاتي : [١٧]

أ- إن الحدود بين العراق ودول الجوار في الأغلب غير مستقرة وتتحكم فيها عوامل تاريخية، وسياسية، واقتصادية.

ب- شكلت الحدود العراقية مع سوريا تحدياً كبيراً، فطول الحدود يجعل فرص السيطرة عليها أمراً صعباً ومكلفاً، لاسيما مع الحاجة الى امكانيات وتقنيات، فهذه الحدود ومنذ عام ٢٠٠٣ وما زالت تشكل عبئاً كبيراً ليس هيناً على الدولة العراقية.

ج- تحتاج الحدود العراقية- السعودية الى مزيد من إحكام السيطرة، كونها منطقة صحراوية مفتوحة وهي تشكل مركز للتهريب ودخول الارهابيين أحياناً .

د- تتميز الحدود العراقية مع تركيا بطبيعتها الجبلية وشكلت موضوع للتوتر المستمر مع تركيا، لاسيما فيما يتعلق بدخول حزب العمال الكردستاني الـ (**PPK**)، وادعاء تركيا بوجود معسكرات للحزب في الحدود العراقية، مما يوفر لها فرصة للتدخل والقيام بحملات عسكرية مستمرة في مناطق إقليم كردستان.

ثانياً: التحديات الاقتصادية :

واجه النظام السياسي العراقي بعد العام (٢٠٠٣) تحديات تنموية على جميع المستويات، أثرت بشكل كبير في بنية النظام وتوجهاته، وألقت بظلها على مساره السياسي . و ترتبط التحديات في هذا الجانب بدرجة كبيرة بشعور الفرد العراقي، والمجتمع تجاه الدولة، ومدى ارتباطه بها، بعبارة أخرى الشعور بالهوية والانتماء الى الدولة، الأمر الذي شهد انحساراً ظهر بعد الاحتلال الأمريكي، عبر انعدام التفريق بين النظام السياسي والدولة التي تحتويه، وما شهده العراق من نهب لمؤسسات الدولة، وتخريب لمنشآتها، وهي مشكلة لم تأت من فراغ[١٨] . كما أن ارتفاع عدد الضحايا، وتركهم لأسرهم بدون معيل يجعل تلك الأسر هدفاً مضموناً للعصابات الإجرامية، والمنظمات الارهابية، ووقوداً جاهزاً لإشعال الحرائق في العراق . [١٩]

لقد تميز الاقتصاد العراقي منذ نشأة الدولة الحديثة بالدور الكبير الذي لعبته الدولة فيه، حيث كانت المحرك الأكبر، وراكمت تطبيقات الفلسفة الاشتراكية والتفرد، الاختلالات في بنية الاقتصاد العراقي، وجعلته اقتصاداً ريعياً، وأضعفت القطاع الخاص لصالح القطاع العام لربط المواطن بالدولة، وحتى في فترات نمو القطاع الخاص كان دور الدولة بدوره يكبر ويزداد واستمر الوضع كذلك خلال الحرب العراقية – الايرانية في الثمانينيات، وعسكرة الاقتصاد، رغم نمو القطاع الخاص، إلا أن الدولة كانت لاتزال المتنفذ الأكبر ، ثم حدث التحول العنيف في العراق في العام (٢٠٠٣)، وأثر بأكثر من طريقة على الاقتصاد، فتلكؤ العملية السياسية، وغياب الأمن والاستقرار، وعجز الدولة عن القيام بوظائفها الطبيعية لم يكن السبب الوحيد في مشكلات الاقتصاد العراقي وتلكؤه، حيث أن هناك خللاً كبيراً شاب قرارات سلطات الاحتلال فيما يخص ترتيب الأولويات، حيث أن اجراءاتها لم تتسم بالواقعية فيما يخص ما يجب البدء به من قرارات للإصلاح الاقتصادي، وإعادة الاعمار والتنمية . فضلاً عن تراجع القطاع الزراعي لأسباب متعددة لعل من أبرزها التلوث البيئي الكثيف الذي شهده العراق منذ العام (١٩٩١)[٢٠]، ثم العمليات العسكرية عام (٢٠٠٣)، وإزاء سياسة رفع

الدعم التي فرضتها إدارة بول بريمر، واستمرت الحكومات المتعاقبة بتطبيقها، وضيق المعيشة، والهجرة الكثيفة من الريف.

وضمن هذا الإطار، لابد من التأكيد على الترابط العضوي الذي لا يمكن معه الحديث عن تنمية بدون إجماع وطني، بدون مؤسسات دولة قوية، ولا بد من التأكيد على التأثير المتبادل بين هذه العناوين الثلاثة، بما يتيح تحليل أحدها دون البقية ، إن رؤية روبرت مكنمارا تؤكد على أن الأمن يعني التنمية، وهو ليس القوة العسكرية وإن كان يشملها، وإن المشكلة العسكرية ماهي إلا وجه سطحي ضيق لمشكلة الأمن الوطني.(٢١)

ولا تقف المشكلة عند هذا الحد، فمن جانب آخر أدى النظام الصحي دوراً آخر في مفاقمة الآثار الاجتماعية السيئة على العراقيين، فما تعرض له- كغيره من مؤسسات الدولة – من تخريب، وتراجع، وهجرة للأطباء خلال التسعينيات، ثم زيادة المؤسسات الصحية الأهلية .

ثالثاً : التحديات السياسية :

ومن أبرز تلك التحديات: [٢٢]

١- عدم تبلور الإجماع الوطني ، وفي هذا الشأن لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوز ملاحظة أن أول الأسباب الكامنة وراء هذا هو أزمة الهوية، التي أثرت بشكل كبير في الإجماع الوطني، التي يستقر النظام السياسي بوجودها ، ويتفرغ لرسم سياسات الدولة التنموية .

٢- المعوقات المؤسساتية الرسمية وغير الرسمية: في قِراءة بسيطة لديباجة الدستور توضح مدى تركيزها على المكونات الفرعية للهوية العراقية على حساب المكونات الوطنية الرئيسة، التي كثيراً ما تُشير إليها دساتير العالم لتحقيق الوحدة الوطنية، يتبين إنَّ انبثاق الدستور عن هيئة خلقتها معايير التخندُق الطائفي والعرقي، وميله إلى ترسيخ الانقسام الاجتماعي عبر ورود الصيغة الطائفية في بعض فقراته، فضلاً عن عمومية بعض نصوصه وضعفها، أضف إليها ضعف الثقافة الدستورية لشعب يميل للشفافية السياسية، كلُها عوامل لعبت دورها في إضعاف دور الدستور كمُحدد مُهِم ورئيسٍ في بِناء الهوية الوطنية العراقية، ثُم في الامن الوطني العراقي. أما على الصعيد غير الرسمي، نجد؛ إنَّ ضعف دور مؤَسسات المجتمع المدني في العِراق كان هو أَحد أَهم أَسباب ضعف الوعي الوطني

الجماهيري، بسبب عجز تِلك المؤسسات عن ترسيخ وتجذير مفهوم المواطنة (الضعيف أَصلاً) في الوعي الجمعي العِراقي، وهو ما أنعكس سلباً على الامن الوطني العراقي.

٣- غياب البيئة السياسية الملائمة: تعتمد البيئة السياسية العِراقية بشكلٍ أَساس على التجاذُبات والصِراعات للحصول على أَكبر قدرٍ مِن المكاسب السياسية داخل البلد على حِساب الجهات الأُخرى المشارِكة في العملية السياسية.

٤- تسييس الهويات الجزئية غير الوطنية : إذَّ أفضى انهيار النِظام الشمولي العِراقي إلى بروز القوى الاجتماعية والسياسية والدينية التي كان لِكُل مِنها هويتها المميزة ومرجعيتها الخاصة، ومِن ثم انغِماسها في الحقل السياسي لتتنامى إزاء ذلك ظاهِرة التخندُق والانكِفاء على الذات بين المكوِنات المجتمعية العِراقية على نحوٍ عمّق مِن أَزمة الأمن الوطني. ولا تكمنُ الإشكالية في وجود الهويات الاثنية المحلية أَو تنوعها، بل في تسييّسها ، واتخذت في أَغلب الأَحيان صيغة التسييس العنيف المسلح بعد أَنَّ كانت مُغلفةً بغطاء عقائدي .

رابعاً: التحديات الإقليمية والدولية :

أدى الموقع الإقليمي للعراق دوراً فاعلاً في مجمل الأحداث التاريخية والتغييرات التي مرت على العراق، وعلى الدوام، منح الموقع الاستراتيجي للعراق من القوة قدر ما منحه من الضعف، فعلى الرغم من القدرات التي منحها الموقع، والكفيلة بجعله متحكماً في اقليمه، قادراً على المستوى الدولي فإن الاقليم جعله عرضة لأطماع الإمبراطوريات التوسعية، وعلى مر التاريخ [٢٣]

إن المعضلة الأكبر التي تواجهها جهود بناء السلام في العراق تكمن في التداخل المعقد بين الصراع الاقليمي القائم بين السعودية وإيران من جهة ودخول الفاعل الدولي (الولايات المتحدة) كطرف رئيس في هذا الصراع من جهة أخرى، وكمؤشر يدل على درجة التعقيد في الوضع العراقي بفعل هذا الصراع إن الانتصار على تنظيم (داعش) كان يفترض أن يؤسس لمرحلة جديدة من الاستقرار الداخلي وإعادة البناء، إلا أنه أدى إلى تصاعد في درجة الصراع الأميركي – الإيراني بفعل المخاوف الاقليمية من النفوذ الإيراني في مرحلة ما بعد داعش في العراق وسوريا، دون أن ننسى إن الولايات المتحدة نفسها باتت تنظر الى إيران في هذه المرحلة بعدّها طرفاً رابحاً، لا بسبب زوال تهديد التنظيم الإرهابي فحسب، بل لأنها، حسب وجهة نظرها، باتت الطرف الإقليمي الذي يمتلك وجوداً مادياً ونفوذاً سياسياً في مناطق الصراع التي تمتد من العراق الى سوريا ولبنان .[٢٤]

ومن غير الممكن أن تتأثر البيئة الداخلية بمجريات الصراع الاقليمي ما لم تتوافر متغيرات مساعدة مثل التشابك بين الداخلي والإقليمي في المتغيرات الإثنية والعرقية والطائفية وهو عين ما أشرنا إليه في المستوى الأول، والفرق بينهما هو في منبع الصراع. و ضمن هذه النقطة يمكن رد مسببات الصراع الداخلي الى الصراع الاقليمي الذي يشتد بفعل التناقض بين إرادات أطراف محددة في التوجهات الاستراتيجية ومصالحهما المعلنة، وفي هذه الحالة تكون البيئة الداخلية أو ما نطلق عليه (مجتمع الصراع) أحد مناطق النفوذ التي يشتد حولها الصراع الاقليمي، أو بمعنى آخر يتم توظيف البيئة الداخلية كأحد أدوات الصراع التي تستهدف إضعاف الطرف الآخر، وهذه الحقيقة التي توحي بتأثير صراعات البيئة الاقليمية على الدولة الوطنية هو ما يطلق عليه بـ(لعنة الجوار – Neighbor's Curse) (٢٥).

المبحث الثالث: سياسات الأمن الوطني العراقي

عمدت الحكومة العراقية وأجهزتها المختلفة المسؤولة عن الحفاظ على الأمن الوطني على اتباع سياسات مختلفة، منها ما هو أمني استخباري هدفه بالدرجة الاساس التصدي للإرهاب ، ومنها ما هو سياسي هدف الى معالجة الهفوات السياسية، ومنها ما هو اقتصادي كان الهدف منه الحفاظ على الأمن الاقتصادي العراقي من التهديدات المختلفة، فضلاً عن واقعية التعامل مع البيئتين الاقليمية والدولية واتخاذ سياسة الحياد قدر المستطاع.

على أن تلك السياسات ترتبط بمآلات السياقات الداخلية في العراق ، فالتحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية لا تزال قائمة، بل قد تتعاظم خلال السنوات القادمة، في ظل الصراع الجيوسياسي بين المكونات العراقية الأساسية، والخارج الإقليمي والدولي، الأمر الذي بات ينذر بمشكلات سياسية، قد تؤثر على وحدة العراق، بالإضافة إلى إعادة الأعمار بعد تحرير المدن العراقية من "داعش"، التي تمثل تحدياً أساسياً في ظل التردي الاقتصادي المتزامن مع سوء الأوضاع الأمنية طوال الفترات الماضية. يضاف لذلك، تحدى تطلع إقليم كردستان للاستقلال، وما يمثله من تهديد لاستقرار البلاد ووحدتها، حيث قد يدفع بصعود سيناريو تفكك العراق على أساس طائفي.[٢٦]

وفي سبيل مواجهة تلك التحديات، تضمنت خطوات تدعيم الأمن الوطني العراقي الآتي :[٢٧]

١. العمل على استعادة قدرة مؤسسات الدولة على حفظ النظام العام وارساء الأمن.
٢. تعزيز حكم القانون واحترام حقوق الانسان .
٣. دعم عودة المؤسسات السياسية الشرعية في الدولة.
٤. تعزيز الاستقرار الاجتماعي بما في ذلك ضمان عودة النازحين واللاجئين او توطينهم، وحل المشكلات القانونية المتعلقة بالملكية وتنازعها واستعادة اللاجئين العائدين لممتلكاتهم وتوفير الأوضاع اللازمة لاستقرارهم.
٥. إرساء الأسس اللازمة لإطلاق عملية التنمية.

وبغية تحقيق النتائج المرجوة فقد اتبعت الحكومة العراقية سياسات ضمن اطر مختلفة سياسية واقتصادية وأمنية، حقق البعض منها نجاحاً ولا يزال البعض يعاني من الاخفاق، لأن حجم التحدي لا يزال كبيرا.

أولاً : سياسات الأمن الوطني على الصعيد الأمني :

أكد الدستور على ضرورة إخضاع المؤسسة العسكرية للقيادة المدنية، ومنعه لتكوين الجماعات المسلحة، ضرورة التوازن (لمكونات) الشعب العراقي في القوات المسلحة العراقية[٢٨]

ولا شك في القول؛ "إنَّ بِناء الأمن الوطني العراقي وتوظيف استراتيجية حقيقية له، أَضحت رديفاً لِبناء الدولة العراقية، لاسيما بعد بروز تهديدات إقليمية كُبرى للتدخُّل في الشأن العراقي، الأمر الذي يجعل العِراق مطمعاً للحِسابات الإقليمية لا ساحة لتصفيتها كما يحدثُ اليوم. وتجاوزاً لازمةٍ كهذه بدت الحاجة ماسةً ومُلِحةً إلى إصلاح الأَجهزة العسكرية والأَمنية، والانتقال بها إلى استراتيجيات عمل تتناسب والمرحلة المقبلة "مرحلة ما بعد تنظيم داعش" عبر:[٢٩]

١. تطوير العقيدة العسكرية العِراقية وتعزيزها لدى أفراد المؤسسة العسكرية العِراقية، وإبعادها عن الصِراعات السياسية، وترسيخ الوحدة والهوية الوطنية العراقية في تكوينها.
٢. المشاركة العراقية الفاعِلة في الأمن الإقليمي والدولي الجماعي.
٣. التركيز على وحدة القيادة والقرار في عمل الأَجهزة العسكرية والأمنية، وتكامُلها في أَدوارِها.
٤. تقليل عدد أَفراد القوات المسلحة العِراقية، والتركيز على رفع كفاءتها تدريباً وتجهيزاً.

٥. تهيئة الظروف الملائمة لحصر عمل المؤسسة العسكرية بحماية الأمن الوطني للعراق، ومنع تواجدها في المراكز السكانية داخل المدن بهدف تقليل عسكرة المجتمع العراقي في مرحلة ما بعد داعش.
٦. تفعيل قانون العقوبات العسكرية بغية تعزيز روح الانضباط وتحمل المسؤولية، وتجنب ارتكاب الأخطاء.
٧. اعتماد النزاهة والمهنية والاستقلالية في تولي المناصب داخل صفوف القوات المسلحة
٨. توعية أفراد المنظومة العسكرية والأمنية بثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية ومُحاسبة من ينتهك معاييرها.

ثانياً: سياسات الأمن الوطني على الصعيد الاقتصادي:

عمدت تلك السياسات الى التركيز على استراتيجية تقوية الاقتصاد العراقي باعتبارها الوسيلة لمعالجة كل الأزمات الداخلية، ومن ثم احلال السلام المحلي و الاستقرار الامني، و تتضمن هذه الاستراتيجية تعزيز دور الدولة في مجالات محددة و إعطاء تسهيلات أخرى لمؤسسات غير رسمية لتقوم بمهام كانت سابقا تحسب على عاتق الدولة.

ولأجل تدعيم ذلك يقترح المتخصصون في الاقتصاد على الدولة –وبالاستفادة من التجارب الدولية– وجوب اقامة مشاريع استراتيجية عملاقة في الزراعة والصناعة بالذات (و يفضل ان تكون بالشراكة مع شركات اجنبية لها خبرة و رصانة ومستوى عالمي معروف في هذا المجال) تكون ذات اهداف محددة منها ضم اكبر نسبة من الايدي العاملة، واستثمار جزء من العوائد المالية الناتجة عن بيع النفط في مشاريع ربحية وخلق ترابطات فرعية بين القطاعات الاقتصادية فضلا عن المساعدة في خلق مشروعات صغيرة ومتوسطة مساندة و داعمة لهذه المشاريع الاستراتيجية[٣٠]. فواجب الدولة (بشقيها التشريعي و التنفيذي) هو تهيئة البيئة المناسبة للأعمال داخليا و خارجيا، وبما يسهم في أن تكون عاملاً مساعداً في خلق فرص العمل ، فضلا عن تبني إنشاء مشاريع استراتيجية ضخمة (عامة– في بداية تأسيسها– وخاصة) تختص بدعم الصناعة والزراعة وبما يضمن تشغيل نسب عالية من الايدي العاملة و استثمار الثروات الوطنية بالشكل الأمثل ومن ثم دعم الاقتصاد المحلي، فضلاً عن دعم قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي اثبتت كل التجارب دورها في التنمية الاقتصادية و خلق فرص العمل وجذب الطاقات الحرفية و الفنية ..الخ وذلك من خلال ايجاد التشريعات المناسبة و تعديل القديم منها وتيسير التعليمات التي يتم بموجبها تنفيذ مسؤولياتها وبما يخدم الاطراف الباقية، و الحفاظ على الأمن المجتمعي من خلال وضع الحلول المناسبة للمشاكل والأزمات التي تطر على مجتمع الاعمال و الاهتمام بتوفير الخدمات

وجودتها خاصة جودة الخدمات الصحية و التعليم وبما يتناسب مع متطلبات السوق وضمان حقوق العاملين في القطاع الخاص (الذين سيشكلون النسبة الاكبر من الموظفين) والاشراف على الأسواق ومراقبة الأداء الاقتصادي ومراقبة المنافذ الحدودية و تفعيل قانون الكمارك بشكل يخدم العملية التنموية.. الخ. كما يقع على عاتقها مكافحة الفساد و اعتماد الشفافية إذا ما أرادت تطبيق الاستراتيجية بشكل فاعل ومنتج.[٣١]

ثالثاً: سياسات الأمن الوطني على الصعيد السياسي :

إن مِن بين أهم تدابير الإصلاح السياسي التي يحتاجها الحفاظ على الأمن الوطني العراقي في الجانب السياسي الاتي: [٣٢]

١. بِناء الدولة المدنية؛ إذ يتطلب الحفاظ على الأمن الوطني العراقي الالتزام بدولة مدنية ديمقراطية حديثة ترتكز على حكُم القانون والدستور، أي دولة القانون والمؤسسات، دولة المواطنة. وهي دولة قوية مع المواطن، لا دولة قوية ضده. وتعمل على احترام حقوق الإنسان الأساسية.

٢. بِناء الهوية العراقية الوطنية؛ إذ تتطلب مُهِمات مشروع الدولة المدنية ترسيخ جهود الاندِماج المجتمعي، وتبني هوية سياسية واحِدة هي الهوية الوطنية القائمة على إطار سياسي لا ديني ولا قومي وهو إطارُ المواطنة.

٣. إيجاد إيديولوجية وطنية تخلق الوعي بأهمية الأمن الوطني والابتِعاد عن الإيديولوجيات الخارجية التي تجهل الخصوصية العِراقية.

٤. توحيد الخِطاب السياسي الرسمي وجعله يتسق والمصلحة الوطنية العُليا.

٥. إصلاح دور البرلمان كونه يُمثل الإطار الواسع لاستيعاب الإرادة العامة في الدولة.

وعليه يجب ترسيخ مبادئ وسياسات أساسية من شأنها تعزيز الأمن الوطني في العراق، وهي: [٣٣]

١. يجب ان تكون السلطة العليا للقانون، وسيادته تعني هيمنته ونفوذه والزاميته للدولة والحكومة والمجتمع على حد سواء.

٢. تطوير قدرة النظام السياسي على ممارسة سلطته السيادية على اقاليم الدولة كافة، سواء أكانت هذه السيادة قانونية أم فعلية.

٣. بناء دولة عصرية كخطوة اولى لتجاوز اطر الجماعات الاثنية والمحلية لصالح بناء مؤسسات وأطر وطنية شاملة، أي إقامة جهاز سياسي واداري على مستوى الوحدة السياسية للدولة ككل.

٤. توفير البيئة الحقيقية والجهود الكبيرة التي لابد أن تبذل كخطوة أولية من قبل المؤسسات وتكون مصحوبة بدعم من قبل المؤسسات السياسية.

٥. ترسيخ الدولة القانونية والدستور والفصل بين السلطات وخضوع الحكام للقانون، وانفصال الدولة عن شخص حاكمها، واقرار الحقوق الفردية للمواطنين وتنظيم الرقابة التشريعية والقضائية على الهيئات الحاكمة.

٦. العمل على تجفيف منابع الإرهاب والتعامل الجاد في طريق المساواة والعدالة وإشاعة ثقافة السلام.

٧. توفر الارادة الوطنية والشعبية المخلصة لترسيخ بناء السلام بكافة أشكاله.

٨. حسم مسألة الهوية الوطنية العراقية مع الاعتراف بالتمايز الثقافي والحضاري للمجموعات السكانية، وعلى أسس ديمقراطية جامعة لكل العراقيين.

٩. منح زعماء العشائر والقبائل وشيوخها دوراً حقيقياً في عملية رأب الصدع في المجتمع العراقي.

١٠. العمل على تنمية الجانب الثقافي عن طريق خلق ثقافة وطنية شاملة وموحدة.

١١. تنمية الترابط بين كافة الجماعات الاثنية داخل المجتمع والنظام بما يؤدي الى تلاحمهم واندماجهم في كيان اجتماعي – سياسي واحد.

١٢. تفعيل دور الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة من خلال دمجها بالمؤتمرات والندوات وورش العمل التي تقوم بها مؤسسات الدولة وحث المفكرين والمتخصصين بالشأن السياسي على اشاعة روح التسامح الديني والاجتماعي وزرع بذور بناء السلام.

١٣. التأكيد على احترام حقوق المواطن والمساواة بين الجميع أمام القانون، ونشر ثقافة التسامح والسلام على كافة الصعد السياسية والفكرية والمجتمعية.

١٥-بناء نظام تعليمي وطني موحد يحافظ ويعزز التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي، ويسمح باستخدام اللغات الوطنية لجميع مكونات البلد وأقلياته في اطاره وليس في خارجه.

الخاتمة

عمدت الحكومة العراقية بأجهزتها المختلفة الى تبني سياسات مختلفة لمواجهة التحديات الجمة التي يعاني منها الأمن، لا سيما بعد العام ٢٠٠٣ عندما تعددت مستويات التهديد وأصبحت المشاكل التي تعصف بالأمن كبيرة داخلياً وخارجياً. وكذلك عبر ادماج قوات الحشد الشعبي في منظومة وزارة الدفاع لتصبح قوات ساندة الى القوات النظامية، فضلاً عن توسيع النشاط الاستخباري الذي عانى في بداية الأمر من بعض القصور. وإذا كانت تجربة داعش سيئة الصيت، قد أثارت الانتباه الى عيوب العديد من السياسات الأمنية، فإن ما قامت به حكومة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي عد تطوراً ملموساً على صعيد التحسن في سياسات الأمن الوطني.

وفضلاً عن سياسات الأمن العسكري، فإن التهديدات الاقتصادية والاجتماعية لا تقل تاثيراً سلبياً على أمن العراق، وقد عمدت الحكومة لتبني العديد من الاجراءات للتعامل مع ذلك لا سيما موضوع تهريب العملة الصعبة والفساد الذي أثر سلباً على الاقتصاد العراقي.

إن الجهود الحالية رغم توسعها لاتزال غير كافية، ولا نزال بحاجة الى التحالف مع القوى الدولية للحفاظ على الأمن في العراق، إذ لاتزال قوات من تنظيم داعش تمارس أعمالها الاجرامية ضد القوات العراقية، وآخرها عند كتابة البحث ما قامت به من التعرض لقوات الشرطة الاتحادية في كركوك يوم ٣ ايلول ٢٠٢١ عندما استشهد أكثر من ١٠ شهداء بسبب خرق أمني واضح، ناهيك عن عمليات متفرقة في بعض المحافظات. إن توسيع الجهد الاستخباري والقضاء على الخلافات السياسية سيكون عاملاً مهماً برأينا لنجاح سياسات الأمن الوطني في العراق.

المصادر والمراجع:

[١]) جمال الدين بن منظور، لسان العرب،(قم: الأدب العربي، ١٤٠٥هـ)، ج١٣، ص٢١.
[٢]) سورة التين، الآية: ٣ .
[٣]) أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح، ط٤(بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧)،ج٥، ص٢٠٥١ .
[٤]) سورة آل عمران ، الآية : ١٥٤.

[٥]) علي عبد العزيز الياسري، الأمن القومي العراقي، الأبعاد الفكرية السياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق. بلا دار نشر. بغداد. ٢٠١٠. ص٤٩-٥٢ .
[٦]) علي عباس مراد. الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية. ابن النديم للنشر والتوزيع. ودار الروافد الثقافية- ناشرون. الجزائر- بيروت. الطبعة الأولى. ٢٠١٧. ص١٥.
[٧]) حسين عدنان هادي وانور عادل محمد. فكرة جيوش الظل (الحشد الشعبي.. ماهيته.. عقيدته.. هيكليته). في مجموعة باحثين. الحشد الشعبي.. الرهان الأخير. مصدر سابق. ص ١٥.
[٨]) عدنان السيد حسين. مفهوم الأمن في اطاره العالمي. المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد ١٩. الجمعية العربية للعلوم السياسية. بيروت. صيف ٢٠٠٨. ص٤-٥.
[٩]) أحمد عبد القادر مخلص القيسي. الآفاق الأمنية للعراق في المستقبل المنظور. مجلة دراسات عراقية. العدد٣. مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية. بغداد. كانون الاول ٢٠٠٥. ص٦١.
[١٠]) حسين درويش العادلي. الدستور والأمن الوطني التحدي والاستجابة. وزارة الدولة لشؤون المرأة. أوراق عمل المؤتمر الوطني الثاني للمرأة العراقية نحو ثقافة دستورية للمرأة العراقية. بغداد ٣-٤ آب ٢٠٠٥.ص٣٦.
[١١]) نصير مطر كاظم. المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الوطني العراقي والفرص والخيارات الاستراتيجية. مجلة حوار الفكر. العددان ٣٤-٣٥. المعهد العراقي لحوار الفكر. بغداد. كانون الاول ٢٠١٥.ص١٨-١٩.
[١٢]) مهدي الحافظ. الآن والغد معالجات عراقية في السياسة والاقتصاد. مصدر سابق. ص ١٩٣.
[١٣]د. ياسين محمد عبد العال، د. عبد الجبار عيسى، التعامل مع الاقليات في اطار ادارة التنوع: دراسة مقارنة بين العراق والهند، المجلة السياسية والدولية، العدد (٢٤)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص ٢٩ – ٣٠ .
[١٤] - عامر هاشم عواد، الاستراتيجية الامنية العراقية لمواجهة التهديدات الارهابية للمدة ٢٠١٤-٢٠١٧، بحث غير منشور، ٢٠١٨، ص ١٧-١٨ .
[١٥] - عمرو صلاح ، إطار تحليلي لجدل الأمن والدمقرطة .. حالة "داعش"، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية ، القاهرة، عدد تموز ٢٠١٧، الموقع الالكتروني ١٢-٧-٢٠١٧، http://www.siyassa.org.eg/News
[١٦] -عبد الله البريدي ، السلفية الشيعية والسنية - بحث في تأثيراتها على الاندماج الاجتماعي ، بيروت ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، ٢٠١٤ ، ص٦٧ .

[١٧]) عماد الشيخ وعلي عبد الهادي المعموري، سياسة الأمن الوطني في العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ١٤٣٧ه-٢٠١٦م، ص١١٣.
[١٨]) ينظر: سعدون محسن ضمد، النهضة في المجتمع العراقي مقاربة أنثروبولوجية، في كتاب: الاصلاح والنهضة، دراسة في امكانات الإصلاح ومعوقاته في الواقع العراقي (بغداد، بيروت: الحضارية للأبحاث والعارف للمطبوعات، ٢٠٠٩)، ص ٨٧ .
[١٩]) أثر الارهاب على حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠٠٨، (بغداد: وزارة حقوق الإنسان العراقية، ٢٠٠٩)، ص ٣٠ .
[٢٠]) يذكر أن البيئة العراقية قد تعرضت الى تلوث إشعاعي شديد، طال حتى المراكز الحضرية مثل العاصمة بغداد، والبصرة على وجه الخصوص، حيث أن مسحاً جوياً أجراه فريق تابع لمنظمة حماية البيئة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية – فرع العراق سنة (٢٠١٠) أثبت وجود أكثر من (١٤٣) موقعاً ملوثاً باليورانيوم في (٧) محافظات عراقية، سيما في بغداد والمحافظات الجنوبية، وهو ما أكدته وزارة الصحة والمكتب الصحافي لرئيس الوزراء .

[٢١]) د. عبد السلام ابراهيم بغدادي، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي،(بغداد: دار الشؤون الثقافية والنشر، ١٩٨٥)، ص ١٥- ١٦.
[٢٢] - مروان سالم العلي، استراتيجيات البناء في العراق لمرحلة ما بعد داعش، ورقة بحثية القيت ضمن ندوة بناء السلام في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العراق، ٢٠١٩، ص ٣-٥.
[٢٣]) ينظر للتفصيل: الموسوعة السياسية، مصدر سبق ذكره، ج٤، ص٤١ وما يليها، أيضاً: د. فكرت نامق عبد الفتاح، " العراق في الإدراك الامريكي لأمن الخليج العربي .. رؤية مستقبلية"، دراسات عراقية، السنة الثالثة، العدد ٧، (حزيران ٢٠٠٧)، ص ٨٥ .
[٢٤]) عماد مؤيد جاسم، أثر التداخل ما بين العامل الإقليمي والدولي على بناء السلام في العراق: مرحلة ما بعد (داعش)، ورقة بحثية القيت ضمن ندوة بناء السلام في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العراق، ٢٠١٩، ص ٢

[٢٥] - Alberto Ades and Hak B. Chua, The Neighbor's Curse: Regional Instability and Economic Growth, Journal of Economic Growth, Vol (2), No (3), September, 1997, pp. 279-304.

[٢٦] - عبير ربيع يونس، اثار النزعة الامنية على فاعلية المساعدات الخارجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية ، القاهرة، عدد تموز ٢٠١٧، الموقع الالكتروني ١٢-٧-٢٠١٧، http://www.siyassa.org.eg/News/14156/

[٢٧]٥نقلاً عن: خالد عكاب حسون وسالم انور احمد، المفهوم المعاصر لبناء السلام في اطار القانون الدولي الانساني، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (٤)، السنة (٤)، العدد (١٥)، كلية القانون، جامعة تكريت، ٢٠١٢، ص ص٤٩٧ – ٤٩٨ .
[٢٨]) ينظر المادة (٩) أولاً أ، ب، ج، من الدستور العراقي الدائم .
[٢٩] - مروان سالم العلي، مصدر سبق ذكره، ص ١١-١٢ .
[٣٠] - مهند حميد مجيد، اثر القوة الاقتصادية في صناعة السلام المحلي، ورقة بحثية القيت ضمن ندوة بناء السلام في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العراق، ٢٠١٩، ص ٢ .
[٣١] - المصدر نفسه، ص ٣
[٣٢] - مروان سالم العلي، مصدر سبق ذكره، ص ٩-١٠
[٣٣]٥ للمزيد انظر: - احمد عزت البياتي، بناء دولة العراق: الفرص الضائعة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣، ص ص١٤٢ – ١٤٧.وكذلك - فائز صالح اللهيبي، اشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات اقليمية، العدد (١٣)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ص٥٢ – ٥٥ .